تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب متطلبات لجنة بازل ودوره في تفعيل الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية

Applying the principles of banking governance according to the requirements of the Basel Committee and its role in activating internal control: A study in a sample of Algerian commercial banks

مريني محمد، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة الاعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة , جامعة الجلفة . m.merini@univ-djelfa.dz

حديدي آدم، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة الاعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة , جامعة الجلفة . a.hadidi @univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام:2020/08/17 تاريخ القبول: 2021/01/07 تاريخ النشر: 2022/06/03

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في تفعيل الرقابة الداخلية حسب متطلبات لجنة بازل,ومن أجل ذلك قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات لاختبارها وتحليلها في دراسة ميدانية على مجموعة من البنوك وباستعمال البرنامج الإحصائي SPSS. وقد توصلنا إلى أن عدم الالتزام الكلي للبنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب ماتمليه متطلبات لجنة بازل انعكس سلبا على تفعيل الرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية : حوكمة مصرفية؛ مبادئ الحوكمة المصرفية؛ رقابة داخلية؛ بنوك تجارية.

تصنيف JEL : G32،G21

Abstract: The purpose of the present research paper is to study the role of applying the banking governance principles in the internal control activation, based on Basel Committee Requirements. The data used in this research field study came from different banks and analyzed using SPSS. The results showed that the non -total complaisance of the banks to applying the principles of banking governance, has negative impact in the activation of internal control.

Keywords: banking governance; internal control; commercial banks.
JEL classification : G21, G32

المؤلف المرسل : مريني محمد،

الإيميل : m.merini@univ-djelfa.dz

1-مقدمة: للقطاع المصرفي أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايته للمصالح الاقتصادية ولتحقيق هاته الأهداف كان لزاما الاهتمام بتعزيز استقرار النظام المصرفي وحمايته من الهزات من خلال توفير ادارة رشيدة في المؤسسات المصرفية تعمل على ارساء الحوكمة في القطاعات المصرفية باعتبارها خطوة هامة نحو تحسين تنظيم المصارف وإدارة اعمالها بما يضمن سلامة الأداء المصرفي وحماية مصالح جميع الاطراف ذات الصلة بنشاط المصرف وتقديم الخدمات المصرفية القانونية على اختلاف انواعها.

كما أن ذلك لا يتأتى إلا بتطبيق عملي لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة وذلك على خلفية تزايد الأزمات المالية والمصرفية على المستوى العالمي التي كان من أسبابها ضعف الرقابة الداخلية وبناءا على ما سبق تتناول هذه الدراسة الاجابة على السؤال الرئيس التالي:

الإشكالية: هل يوجد أثر بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب متطلبات لجنة بازل وتفعيل الرقابة الداخلية؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات:

- هل يوجد أثر بين تطبيق دور ومسؤولية مجلس الإدارة و تفعيل الرقابة الداخلية؟
- هل يوجد أثر بين تطبيق دور الإدارة العليا واللجان الإشرافية المختصة والرقابة الداخلية؟
- هل يوجد أثر بين تطبيق دور المراقبين الداخليين والخارجيين و تفعيل الرقابة الداخلية؟
- هل يوجد أثر بين تطبيق الإفصاح والشفافية وتفعيل الرقابة الداخلية؟
- هل يوجد أثر بين تطبيق سياسة المكافآت والتعويضات وتفعيل الرقابة الداخلية؟

الفرضيات: بعد تحديد المشكلة المراد دراستها بأبعادها المختلفة تقترح هذه الدراسة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة المصرفية وفق متطلبات لجنة بازل وتفعيل الرقابة الداخلية.

للإجابة عن الفرضية الرئيسية, يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين دور ومسؤولية مجلس الإدارة وتفعيل الرقابة الداخلية.
- **الفرضية الفرعية الثانية:**لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين دور الإدارة العليا واللجان الإشرافية المختصة التابعة العليا وتفعيل الرقابة الداخلية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين دور المراقبين الداخليين والخارجيين وتفعيل الرقابة الداخلية.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الإفصاح والشفافية وتفعيل الرقابة الداخلية .
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين سياسة المكافآت والتعويضات وتفعيل الرقابة الداخلية.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال ابراز الدور الهام لتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي وأثر ذلك على نظام الرقابة الداخلية المصرفية.

أهداف الدراسة: تكمن في تسليط الضوء على مفهوم و أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في ترقية الأنظمة المصرفية ,وقياس أثرها على الرقابة الداخلية على وجه الخصوص .

الدراسات السابقة:

- **دراسة (البرود أم الخير , 2017) بعنوان " آليات إرساء الحوكمة المصرفية لتفعيل إدارة مخاطر القروض"**, هدفت هذه الدراسة إلى ابراز الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة المصرفية ومدى مساهمتها في تفعيل إدارة مخاطر القروض على مستوى القرض الشعبي الجزائري انطلاقا من تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة المصرفية كبديل حديث لتفادي الأزمات في القطاع المصرفي بالإضافة إلى عرض مقترحات لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي لأساليب إدارة مخاطر القروض, واخيرا استنتاج العلاقة بين الالتزام بتطبيق الحوكمة المصرفية وإدارة مخاطر القروض في القرض الشعبي الجزائري في الجزء التطبيقي.
- **دراسة (ريم عمري , 2017) بعنوان " الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية** " وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي خلقت الحاجة إلى تطبيق الحوكمة المصرفية مع توضيح أهميتها وتسليط الضوء على الأزمات المالية والأسباب

الكامنة وراء حدوثها ثم تناولت الدراسة واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية من خلال ابراز الجهود المبذولة في هذا المجال، ومن نتائج هاته الدراسة: أن تطبيق الحوكمة المصرفية يؤدي الى ضمان كفاءة النظام المصرفي؛ الهزات والأزمات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر كانت نتيجة لغياب الحوكمة.

- **دراسة (عبد الرزاق حبار , 2011) الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي** وهدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع المصرفي الجزائري من خلال درجة تأقلم البنوك في الجزائر مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية وما مدى استيفاء البنوك لمقررات لجنة بازل واهم ملامح تجسيد ذلك على ارض الواقع، ومن نتائجها ان نجاح الحوكمة المصرفية لا يرتبط فقط بالقواعد الرقابية فقط بل بتطبيق السليم لها كما أن الممارسة السليمة للحوكمة يؤدي عامة الى دعم وسلامة الجهاز المصرفي بالإضافة الى ذلك فان الحوكمة تمنح للبنوك الفرصة لأفضل تعبئة للموارد ورؤوس الأموال.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو التركيز على دور تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بصيغة مفصلة وجزئية وكذا التركيز على المبادئ ومتطلبات لجنة بازل, وتأثير كل مبدأ على حدا في الرقابة الداخلية.

2- المحور الأول: الإطار النظري للحوكمة المصرفية

تحتل المنظومة المصرفية أهمية بالغة على مستوى الاقتصاديات الوطنية والدولية مقارنة بالقطاعات الأخرى، لذا أصبح لزاما المحافظة على سلامة أداء القطاع المصرفي، وتعتبر الحوكمة المصرفية أحد المداخل المهمة لضمان ذلك.

2-1 مفهوم الحكومة المصرفية: توجد تعاريف متعددة للحوكمة المصرفية:

- هي الاساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الادارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع اهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح, وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين؛ (Hany, 2017, p. 203)
- تعني حوكمة البنوك الادارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مساهمين, مودعين, دائنين, زبائن, مجلس ادارة, الحكومة...الخ) ومحاولة تلافي تعارض المصالح وذلك

من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع؛ (Mohsen Al-Rubaie & Abdul Hassan Radhi, 2012, p. 31)

- "الحوكمة من المنظور المصرفي هي تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة"؛ (Amri, 2017, p. 20).
- مجموعة من القواعد والاجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلا الى تكوين جهاز مصرفي سليم؛ (Salim Wahba, 2006, p. 17)
- الحوكمة المصرفية هي الطريقة التي يدير بها كل من مجلس الإدارة والإدارة العامة العمليات والنشاطات الأخرى وتنعكس أيضا في الطريقة التي تتبعها. (Ketfi, 2016, p. 68)

إذن وكمحصلة لما تم ذكره، تبين أن الحوكمة المصرفية هي الطريقة التي تدار بها أعمال البنوك، بما في ذلك وضع إستراتجية البنك وأهدافه، وإدارة عمليات البنك اليومية، مع حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة الآخرين.

2-2 أهمية الحوكمة المصرفية: تعتبر الحوكمة المصرفية نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العلميات التشغيلية للبنوك(Houhou & Mergad, 2014, p. 53)

- تمثل الحوكمة المصرفية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية والعكس إن كانت الحوكمة سيئة حيث يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- للبنك المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية:

- إن تطبيق الحوكمة المصرفية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي؛
- إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كون هذه البنوك مسئولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين)؛
- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك؛

- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان للتأكد من أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد منها،

➢ تحفيز المديرين والعاملين على أداء عملهم بكفاءة وفعالية. (Abdel Wahab & Shehata, 2007, p. 28)

إن ممارسة هذه الوظيفة تتطلب توفر آليات لحاكمية المصارف قادرة على تأمين سبل الإستقرار المالي لإدارات المصرف توفير شبكات الأمان المالية وخطط وسياسات وبرامج لتأمين الودائع . (Mohsen Al-Rubaie & Abdul Hassan Radhi, 2012, p. 47)

2- 3 محددات حوكمة المصرفية: هناك اتفاق على أن التطبيق السليم للحوكمة المصرفية يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات وهما:

➢ **المحددات الداخلية:** وتشتمل على القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين, مما يؤدي الى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف وتشمل المحددات الداخلية:

- حملة الأسهم: يلعب حملة الاسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة, حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المصرف؛

- مجلس الإدارة: وضع الإستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة الموقف؛

- الإدارة التنفيذية: لابد أن يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة المصرف , كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة؛

- المراجعين الداخليين: أصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر.

➢ **المحددات الخارجية:** وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المصرف:

- الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المصرف أمرا هاما وحيويا, هذا بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي.

- دور العامة: إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثيرا أكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق عى أداء المصرف, إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي:

✓ المودعين: يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي في قدرتهم على سحب مدخراتهم؛

✓شبكة الآمان وصندوق تأمين الودائع: يعتبر التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الآمان (نظام التأمين الضمني – نظام لتأمين الصريح)؛

✓وسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات ورفع كفاءة رأس المال البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق, بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام؛

✓شركات التصنيف والتقييم الائتماني: تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق؛ (Ayari & Khawald, 2012, p. 08)

- نظام مالي جيد يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المصرف على الاستمرار والمنافسة. (Soliman, 2006, p. 25)

2-4 مبادئ الحوكمة المصرفية: أصدرت لجنة بازل تقارير عن تعزيز الحوكمة في المصارف سنة 1998 وسنة 1999، وأصدرت نسخة معدلة عنهما عام 2005، ثم في شهر فيفري سنة 2006 أصدرت نسخة جديدة ومحدثة وعلى أساسها فإن مبادئ الحوكمة في المصارف تتمثل في:

- **المبدأ الأول:** ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشتغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات؛
- **المبدأ الثاني:** على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للمصرف وعلى قيمه؛
- **المبدأ الثالث:** ينبغي على مجلس المديرين وضع الخطوط للمسؤولية والمساءلة؛
- **المبدأ الرابع:** على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياسته؛
- **المبدأ الخامس:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية؛
- **المبدأ السادس:** على المصرف ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتجية الطويلة الأجل ،وكذلك محيط الرقابة؛
- **المبدأ السابع:** ينبغي إدارة المصرف وفق أسلوب شفاف؛
- **المبدأ الثامن:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للمصرف من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معين.

3- المحور الثاني : مفاهيم عامة حول الرقابة الداخلية

3-1 مفهوم الرقابة الداخلية المصرفية: يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها العملية التي يضطلع بها مجلس الإدارة، المديرون والمستخدمون في المؤسسة لمراقبة ومتابعة مستوى الأداء والفعالية وذلك في ظل الالتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها. (Najaar, 2014, p. 82)، ويتضح أن نظام الرقابة الداخلية هو أحد مكونات النظام المالي في البنك, ويعتمد عليه بدرجة كبيرة وتنسيق الشؤون المالية والمحاسبية لكونه يضمن لها الاتصاف بالموضوعية والشفافية وذلك بعد مراجعتها وتدقيقها. (Ahmed Farwana, 2019, p. 164)

كما تعرف بأنها مجموعة السياسات والنظم والتعليمات التي تمكن البنك من تصحيح الأوضاع, وكذا تقييم أداء الوحدات المختلفة بها, بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن. (Boukadoum & Amora, 2018, p. 71).

3-2 مبادئ الرقابة الداخلية الصادرة عن لجنة بازل: تشتمل وثيقة المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل والتي تم تنقيحها في 2006 على 25 مبدأ أساسيا موزعا على ستة أقسام رئيسة وهي: (Mohsen Al-Rubaie & Abdul Hussein Radi, 2012, p. 84)

- الشروط المسبقة لضمان رقابة مصرفية فعالة. المبدأ (1): حيث يجب أن يكون لكل مؤسسة مسؤوليات واهداف واضحة, وإدارة مستقلة فضلا عن توفر الموارد المالية ووجود اطار قانوني, ونظام لتبادل المعلومات مبني على الثقة بين المؤسسة والمراقبين.
- عملية اصدار التراخيص والهيكلة. المبدأ (2-5): يجب تحديد الانشطة المسموح بها للمؤسسات التي تخضع للنظام الرقابي, وعدم اطلاق كلمة بنك على المؤسسة الا اذا كانت تمارس فعلا العمل المصرفي.(Al-Matarneh, 2006, p. 164)
- أنظمة الرقابة التحذيرية ومتطلباتها. المبدأ (6-15): يجب ان يقوم المراقبون المصرفيون بتحديد الحد الادنى لمتطلبات رأس المال ومكوناته ومدى قدرته على امتصاص الخسائر والعمل على استقلالية النظام الرقابي.
- أساليب الرقابة المصرفية المستمرة. المبدأ (16-20): يجب ان تجمع الرقابة البنكية بين الرقابة الداخلية والخارجية, بالإضافة الى وجود اتصال مستمر بين المراقبون وإدارة البنك

وان يكون على دراية بكافة اعماله واستخدام وسائل تجميع وفحص للتقارير والنتائج الإحصائية. (Laeraaf, 2013, pp. 79 – 80)

- متطلبات المعلومات. المبدأ (21): يجب أن يحتفظ كل بنك بسجلات كافية عن السياسات المحاسبية وتطبيقاتها للحصول على نظرة ثاقبة حول الوضع المالي للبنك وكذا التأكد من نشر ميزانيته بصورة منتظمة.
- السلطات الرسمية للمراقبين. المبدأ (22): يجب أن تتوفر للمراقبين المصرفيين السلطات الرسمية التي تمكنهم من اتخاذ الاجراءات التصحيحية الكافية.
- العمل المصرفي عبر الحدود. المبدأ (23-25): يجب ان يطبق المراقبون رقابة عالمية موحدة للعمل المصرفي على النطاق العالمي.

3-3 أهمية الرقابة الداخلية المصرفية: تنبع أهمية الرقابة الداخلية من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الحياة الاقتصادية لمختلف الدول حيث تخدم هذه المصارف عدة فئات تهمها استمرارية المصرف في نشاطاته على أحسن وجه, من مساهمين ومودعين وعملاء وكذا السلطات النقدية الممثلة أساسا في البنك المركزي، وتظهر أهمية الرقابة من خلال الدور المهم الذي تؤديه على كافة مجالات العمل لضمان وسلامة تحقيق الأهداف المخططة وتحديد انحرافاتها ومعالجتها، كما تعمل على اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها ومحاولة منعها قبل وقوعها بالإضافة إلى ذلك تقوم بإلقاء الضوء على الإيجابيات داخل المنشآت عن طريق اكتشاف الكفاءات الإدارية والتشغيلية وذلك من خلال تقييم الأداء للعاملين داخل المنشأة, وبالتالي تقدير المجتهدين من خلال الحوافز المادية والمعنوية, مما يدفعهم الى زيادة الانتماء والإتقان في العمل وذلك للوصول إلى الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة. (Fahd Muhammad, 2017, pp. 26 – 27)، كما يعمل البنك على حماية أصوله والمحافظة عليها والمساهمة في تنميتها, والتأكد من نوعية المعلومات. (Azhar & Emad, 2002, p. 204)

4-المحور الثالث :الدراسة الميدانية

4-1 تقديم أداة الدراسة: تم توزيع استبانة بها مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة، وتم إنجاز هذه الدراسة باستخدام إحدى الأساليب الإحصائية التي تستعمل لتحليل البيانات والمعالجات الإحصائية المتمثل في برنامج Spss.

2-4 مكونات ومنهجية الدراسة: نستعرض من خلال هذا الجزء عناصر الدراسة التي اختيرت بناء على ملاءمتها مع الموضوع، ممثلة في مجتمع الدراسة، والجزء محل الدراسة والمتمثل في العينة.

- **منهج الدراسة و مصادر البيانات:** من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه من أدوات المنهج المسحي، بغرض التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في تفعيل الرقابة الداخلية ، وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات.

– **البيانات الأولية:** تم إعداد استبانة الدراسة وتوزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث واستخدام برنامج الإحصاء Spss والاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

– **البيانات الثانوية:** وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الانترنت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

- **نموذج الدراسة:** يمكن توضيح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): *نموذج الدراسة*

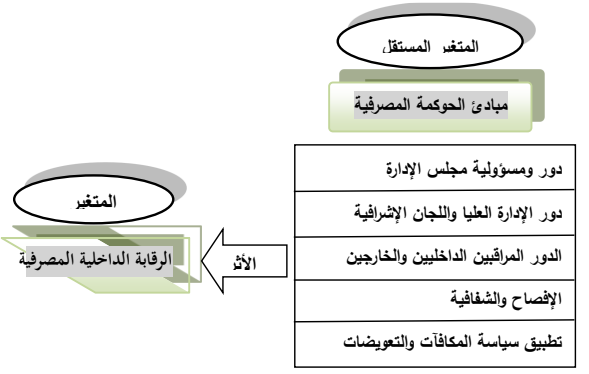

المصدر: *من إعداد الباحثين*

يمثل الشكل رقم (01) مجموعة من المتغيرات التابعة والمستقلة وذلك نظرا لطبيعة الدراسة، حيث تتمثل المتغيرات المستقلة في مبادئ الحوكمة المصرفية، بينما المتغير التابع فيتمثل في الرقابة الداخلية.

➢ **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من مجموع إطارات المديريات العامة للبنوك ، و قد تم توزيع 40 استبانة ، والجدول التالي يوضح عينة الدراسة. **الجدول رقم (01):** عينة الدراسة.

الرقم	العينة	عدد الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات الصالحة للتحليل
01	*BADR*	*10*	*08*
02	*BNA*	*10*	*10*
03	*CPA*	*10*	*06*
04	*BEA*	*10*	*06*
المجموع		*40*	*30*

المصدر: *من إعداد الباحثين*

4-3 تفريغ بيانات الاستبيان و معالجتها إحصائيا.

➢ **أداة الدراسة:** تم إعداد الاستبانة كما ذكرنا سالفا وكان ذلك على النحو التالي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات .
- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم .
- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب .
- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة مجموعات: المجموعة الأولى تتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة, والمجموعة الثانية تتناول مبادئ الحوكمة المصرفية، أما المجموعة الثالثة فتمثل في الرقابة الداخلية.

➢ **صدق وثبات الاستبيان:** تم التأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

➢ **صدق فقرات الاستبيان.** تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان عن طريق الاتساق الداخلي والبنائي من خلال استخدم كل من معامل الارتباط سيبرمان فيما يخص الاتساق الداخلي وكذا معامل الارتباط بيرسون بالنسبة للاتساق البنائي.

➢ **ثبات فقرات الاستبانة:** تم التحقق من الثبات بطريقة معامل الثبات (Alpha Cronbach)، إذ قام الباحثين بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث ثم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل الثبات (Alpha Cronbach)، وقد بلغ ألفا كرونباخ

للدراسة ككل 0.930، أي 93% وهي نسبة ثبات ممتازة لأداة الدراسة. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03) :

الجدول رقم (02): *معامل الثبات (Alpha Cronbach)*

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
48	0.930

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss*

4-4 اختبار الفرضيات وتحليلها.

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة T Test One Sample المستعمل لتحليل أجزاء الاستبيان، عند مستوى دلالة 0.05 وبمستوى ثقة 95%، وقيمة T لاختبار كل فرضية على حدى. بالإضافة إلى استخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط ومعامل التحديد R^2 لإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

- **الفرضية الفرعية الأولى: H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين دور ومسؤولية مجلس الإدارة في تفعيل الرقابة الداخلية .**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر لدور ومسؤولية الإدارة وتفعيل الرقابة الداخلية . والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (03): *نتائج اختبار الفرضية الفرعي الأولى*

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
أثر دور ومسؤولية مجلس الإدارة في تفعيل الرقابة الداخلية	**1.833**	**0.327**	**0.107**	**3.358**	**0.078**

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss*

من خلال الجدول 04، بلغ معامل الارتباط R=0.327 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.107 أي أن ما قيمته 10.7% من تفعيل الرقابة الداخلية يَحُدها تطبيق مبدأ دور ومسؤولية مجلس الإدارة ، كما بلغت قيمة F المحسوبة 3.358 وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أكبر من قيمة ($\alpha=0.05$)، نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم القائلة: **لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور ومسؤولية مجلس الإدارة في تفعيل الرقابة الداخلية.**

➢ **الفرضية الفرعية الثانية: H_0: لا يوجدأثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ دور الإدارة العليا واللجان الاشرافية المختصة التابعة لها في تفعيل الرقابة الداخلية.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من قبول أو رفض الفرضية:

الجدول رقم (04): *نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية*

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
أثر مبدأ دور الادارة العليا واللجان الاشرافية في تفعيل الرقابة الداخلية	7.373	0.812	0.660	54.359	0.000

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss*

يوضح الجدول 05 نتائج التحليل الإحصائي حيث أظهر وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ دور الادارة العليا واللجان الإشرافية المختصة التابعة لها و تفعيل الرقابة الداخلية، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.812 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.660 أي أن ما قيمته 66% من تفعيل الرقابة الداخلية يَحُدها تطبيق مبدأ دور الادارة العليا واللجان الاشرافية المختصة التابعة لها ، كما بلغت قيمة F المحسوبة 54.359 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة ($\alpha = 0.05$)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور الادارة العليا واللجان الاشرافية المختصة التابعة لها في تفعيل الرقابة الداخلية.** وهذا ما يمكن التعبير عنها بمعادلة الانحدار البسيط كالآتي:

$$Y_2 = \alpha + \beta.x2 + e_i \qquad Y_2 = 1.954 + 0.511x2$$

➢ **الفرضية الفرعية الثالثة: H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ دور المراقبين الداخليين والخارجيين في تفعيل الرقابة الداخلية.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من قبول أو رفض الفرضية . والجدول الموالي يوضح نتائج:

الجدول رقم (05): *نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة*

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
أثر مبدأ دور المراقبين الداخليين والخارجيين في تفعيل الرقابة الداخلية	7.090	0.801	0.642	50.274	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

يوضح الجدول (06) أثر تطبيق مبدأ دور المراقبين الداخليين والخارجيين و تفعيل الرقابة الداخلية، ، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.801 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.642 أي أن ما قيمته 64.2% من تفعيل الرقابة الداخلية يَحُدها تطبيق مبدأ دور المراقبين الداخليين والخارجيين ، كما بلغت قيمة F المحسوبة 50.247وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة ($\alpha=0.05$)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور المراقبين الداخليين والخارجيين في تفعيل الرقابة الداخلية حسب متطلبات لجنة بازل** . وهذا ما يمكن التعبير عنها بمعادلة الانحدار البسيط كالآتي:

$$Y_3=\alpha + \beta.x3 + e_i \qquad Y_3= 2.062 + 0.461x3$$

- **الفرضية الفرعية الرابعة: H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تفعيل الرقابة الداخلية.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من قبول أو رفض الفرضية، والجدول الموالي يوضح نتائج:

***الجدول رقم (06)**: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة*

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
أثر مبدأ الإفصاح والشفافية في تفعيل الرقابة الداخلية	*4.943*	*0.683*	*0.466*	*24.435*	*0.000*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

يوضح الجدول 07 أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية و تفعيل الرقابة الداخلية، ، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.683 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.466 أي أن ما قيمته 46.6% من تفعيل الرقابة الداخلية يَحُدها تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ، كما بلغت قيمة F المحسوبة 24.435وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة ($\alpha=0.05$)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة: **يوجد**

أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تفعيل الرقابة االداخلية حسب متطلبات لجنة بازل . وهذا ما يمكن التعبير عنها بمعادلة الانحدار البسيط كالآتي:

$$Y_4=\alpha + \beta.x4 + e_i \qquad Y_4= 1.\ 445 + 0.618x4$$

- **الفرضية الفرعية الخامسة: H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق سياسة المكافآت والتعويضات في تفعيل الرقابة الداخلية .**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من قبول أو رفض الفرضية، والجدول الموالي يوضح نتائج:

الجدول رقم (07): *نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة*

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
أثر مبدأ تطبيق سياسة المكافآت والتعويضات في تفعيل الرقابة الداخلية	0.130	0.25	0.01	0.017	0.897

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss*

يوضح الجدول (08) أثر تطبيق مبدأ سياسة المكافآت والتعويضات و تفعيل الرقابة الداخلية، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.25 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.01 أي أن ما قيمته 1% من تفعيل الرقابة الداخلية يَحُدها تطبيق مبدأ دور المكافآت والتعويضات ، كما بلغت قيمة F المحسوبة 0.017 وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة ($\alpha=0.05$)، نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم القائلة: **لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسة المكافآت والتعويضات في تفعيل الرقابة الداخلية.**

- **الفرضية الرئيسية: H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب متطلبات لجنة بازل و تفعيل الرقابة الداخلية.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر لتطبيق الحوكمة المصرفية في تفعيل الرقابة الداخلية. والجدول الموالي يوضح نتائج الإختبار:

الجدول رقم (08): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في تفعيل الرقابة الداخلية حسب متطلبات لجنة بازل	0.916	0.840	2.349	25.176	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

يوضح الجدول (09) أثر مبادئ الحوكمة المصرفية في تفعيل الرقابة الداخلية ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبادئ الحوكمة المصرفية في تفعيل الرقابة الداخلية ، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.916 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.840 أي أن ما قيمته 84% من تفعيل الرقابة الداخلية يَحُدها تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، كما بلغت قيمة F المحسوبة 25.176 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة ($\alpha = 0.05$)، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب متطلبات لجنة بازل و تفعيل الرقابة الداخلية.** وهذا ما يمكن التعبير عنها بمعادلة الانحدار البسيط كالآتي:

$$Y=\alpha + \beta1.x1 + \beta2.x2 + \beta3.x3 + \beta4.x4 + \beta5.x5 + e_i$$

$$Y=1.159 - 0.92.x1 + 1.56.x2 + 0.33.x3 + 0.278.x4 + 0.28.x5 + e_i$$

5- الخاتمة: لقد سعت لجنة بازل الى اصدار مبادئ ومعايير خاصة بحوكمة المؤسسات المصرفية, في سبيل تعزيز الممارسات السليمة داخل المنظومة المصرفية ومنها إحكام الرقابة الداخلية, ولا يتأتى هذا إلا بوجود عناصر أساسية حتى تكون فعالة وتتلخص في الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير الدولية والنهوض بمستوى العنصر البشري من خلال التدريب المستمر والفعال، ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في تفعيل الرقابة الداخلية, وعلى ضوء ذلك تم الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات:

5-1 النتائج: من خلال الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- ان دور ومسؤولية مجلس الإدارة لم يكن له التأثير المرجو منه وذلك لعدم توفير هيكل تنظمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية ويعمل في اطار أنظمة وقوانين يحدد الفاعلين في تكريس مبادئ لجنة بازل للرقابة الداخلية؛

- بروز دور الادارة العليا واللجان الاشرافية المختصة التابعة لها من خلال ممارسة مبدأ المساءلة و الذي يقضي بمحاسبة الذين يتخذون القرارات في البنك أو الذين ينفذون الاعمال؛
- إن دور المدققين الداخليين والخارجيين يعد حيويا في حوكمة المصارف حيث يعمل على تعزيز كفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا من خلال تقييم الرقابة الداخلية؛
- ان تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية من شأنه ضمان النزاهة والموضوعية في اجراءات إدارة البنك؛
- إن عدم تطبيق سياسة المكافآت والتعويضات بالشكل الصحيح والعادل لم يحفز مدراء الإدارة العليا والموظفين الأساسين الأخربين للعمل على تفعيل الرقابة الداخلية.

5-2 التوصيات :

- التأكيد على تكوين العنصر البشري وتوعيته بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية؛
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الحوكمة المصرفية؛
- خلق جو من المنافسة بين البنوك التجارية بفتح الباب للقطاع الخاص؛
- متابعة البنك المركزي مدى التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية؛
- حث البنوك على توسيع ودعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات والبيانات.

6- قائمة المراجع :

- ✓ Abdel Wahab, A., & Shehata, S. (2007). *Auditing and corporate governance in the contemporary Arab and international business environment.* Alexandria: University house.
- ✓ Ahmed Farwana, H. (2019, September). Internal control in commercial banks. *Afaq Science Magazine*.
- ✓ Al-Matarneh, G. F. (2006). *Contemporary auditing.* Dar Al Masirah for printing and publishing.
- ✓ Amri, M. (2017). Banking governance and its role in facing financial crises (PhD thesis). Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, أUmm El Bouaghi: Larbi Ben M'hidi University.
- ✓ Ayari, A., & Khawald, A. B. (2012). Application of corporate governance principles in banking institutions. *Corporate governance as a mechanism to reduce financial and administrative corruption.* Biskra: Muhammad Khider University.

✓ Azhar, M., & Emad, A. (2002). The mechanism of the internal control system in banking banks. *The Academy Journal for Research and Scientific Publishing, Seventeenth Edition*.
✓ Boukadoum, M., & Amora, J. (2018, جوان). Banking supervision in Algeria and its role in promoting disclosure in commercial banks. *Journal of Economic Research of Blida University 2*, the number18.
✓ Fahd Muhammad, T. (2017). The impact of internal control on performance (Master's thesis). College of Graduate Studies and Scientific Research, Palestine: Khalel university.
✓ Hany, M. (2017, December). Assessing the extent to which the Algerian banking system is committed to applying the principles of governance issued by the Basel Committee. *Algerian Journal of Economic Development*, p. 203.
✓ Houhou, F., & Mergad, L. (2014, December). The role of banking corporate governance in the stability of financial markets.
✓ Ketfi, K. (2016). he role of governance in improving banking risk management (Master's Thesis). Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Setif: Farhat Abbas University.
✓ Laeraaf, F. (2013). *The extent to which the Algerian banking system has adapted to the standards of the Basel Committee and the most important repercussions of globalization.* Alexandria: The new university house.
✓ Mohsen Al-Rubaie, H., & Abdul Hassan Radhi, H. (2012). *Bank governance and its impact on performance and risk.* Amman: Al-Yazuri Scientific House.
✓ Mohsen Al-Rubaie, H., & Abdul Hussein Radi, H. (2012). Amman: Al-Yazuri Scientific House.
✓ Najaar, H. (2014). Banking risk management in accordance with the Basel Accords. Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Setif: Farhat Abbas University.
✓ Salim Wahba, M. (2006). *Banking supervision rules and standards.* Beirut: Kalimat for printing, publishing and distribution.
✓ Soliman, M. (2006). *Corporate governance and addressing financial and administrative corruption.* Alexandria: University house.